مذابح سميل ....بين صراع السلطة والقوى الكبرى

الانكليز في الاعوام من ١٩٣١ الى ١٩٣٣ يغيرون استراتيجيتهم ويستغنون عن الكلدو اشوريين

صاورا بولص

في اوائل حزيران من عام ١٩٣٢ القيادة الكلدواشورية تحت زعامة مار ايشاي شمعون بدأت تطالب الانكليز بتنفيذ وعودها التي قطعتها للشعب الاشوري وعدم التنصل من المسؤولية التاريخية من اجل هذا الشعب، وعلى ضوء ذلك ومن اجل بلورة الموضوع ودراسته بصورة مستفيضة مستفيدين من خبرة الضباط الكلدواشوريين الذين عملوا مع الانكليز خلال العشرينات عقدت القيادة المشتركة اجتماعا استثنائيا في ١٥ تموز ١٩٣٢ جمعت مار شمعون و الملك ياقو والملك لوكو شليمون اضافة الى سورما خانم مع رؤساء العشائر والاساقفة مار يوالاها من بروار ومار سركيس وبعض القساوسة، وفي الاجتماع المنعقد في العمادية من جملة ماطالب به المجتمعون مايلي:

اولا: الاعتراف بالكلدواشوريين كشعب له حقوقه المشروعة وعدم اعتباره طائفة عنصرية عرقية او دينية.

ثانيا: يجب جعل منطقة هكاري ضمن السيادة العراقية واعطائها للكلدواشوريين لادارتها. او اذا تعذر ذلك فاعتبار مناطق عقرة واجزاء من زاخو وسميل والعمادية وجزء من دهوك ضمن ادارتهم على ان يكون المتصرف الاداري او القائمقام من الاخوة العرب اي تكون ادارتها العليا عربية.

ثالثا: تحقيق اسكانهم مع تحسين مناطقهم خدميا وانشاء مؤسسات ضرورية هامة.

رابعا: المناطق المسجلة والمضمونة من قبل الحكومة العراقية تكون املاكا رسمية لهم.

خامسا: الموظفين الرسميين سيكونون من الكلدواشوريين والعرب. واعتماد اللغة السريانية في المدارس للمناطق المتواجدين فيها والعربية تكون لغة رسمية ايضا.

سادسا: تكون سلطة مار شمعون مضمونة ومعرفة من قبل الحكومة العراقية والانكليز.

سابعا: تخصيص اموال من الحكومة العراقية وتحت اشراف الانكليز وضمان من قبل عصبة الامم لبناء وانشاء المؤسسات و المجمعات السكنية والمدارس والمستشفيات والمستوصفات وغيرها في مناطقهم.

ثامنا: عدم مصادرة الاسلحة الخفيفة التي اهدتها الحكومة الانكليزية لهم بعد الخدمات التي قدمها الكلدواشوريين لهم.

هذه المطاليب وغيرها اثارت الانكليز وبدات معها الشكوك حول استمرار الكلدواشوريين في دعمهم للانكليز خصوصا بعد لقاء البطريرك مار شمعون بالسفير الانكليزي فرانسيس همفريز حيث وضعه امم خيارين اما القبول بالمطاليب هذه او القبول بانسحاب الكلدواشوريين من جيش الليفي الذي اسسه الانكليز لحماية الجبهة الشمالية للعراق في بداية العشرينات والتي كان يتعذر على الجيش العراقي فعل ذلك انذاك، واثر المطاليب التي اعتبرها الانكليز تهديدا لبقائهم في العراق تحرك الدبلوماسيون الانكليز للضغط على الكلدواشوريين والاعتماد على سياستهم المعروفة "فرق تسد" حيث بدأوا اتصالاتهم برجال الدين من الطوائف المسيحية الاخرى وطالبت البعض منهم بالذهاب الى عصبة الامم وتقديم معلومات مضللة تفيد بان المسيحيين في العراق غير راضين عن سياسة البطريرك الكلدواشوري واعتباره بطريركا لطائفة واحدة من مجموع الطوائف المكونة للشعب الكلدواشوري، ومن جانب اخر يقوم السفير همفريز بالمماطلة تارة وتسويف القضية تارة اخرى من اجل الاسراع في قبول العراق في عصبة الامم ليسهل التدخل الدولي في اية قضية مصيرية عراقية وابقاء الانكليز بعيدين عنها.

وفي السياق ذاته يلتقي همفريز مع الحكومة العراقية ويستغل غياب الملك فيصل الذي كان مناصرا للكلدواشورين ليستفز العراقيين على الكلدواشوريين وتحريض الحكومة عليهم ومن هنا اعطي الضوء الاخضر للجيش والشرطة والقوى الامنية لبدء الاستعدادات لضرب الكلدواشوريين وبدأت الحكومة باعتبارهم متمردين وايضا اخذت باستعمال لفظة عصاة عليهم.

الحكومة الانكليزية تسارع في عقد الاجتماعات وتدرس قضية الكلدواشوريين من خلال الاعتماد على التقارير المضللة التي كان يبعثها السفير همفريز متجاهلين التقارير التي يبعثها الضباط الانكليز في العمادية وزاخو ودهوك الذين كتبوا عن الحالة والمسألة بحقيقتها وقد صور الانكليز للحكومة العراقية بان الكلدواشوريين يودون الاستقلال عن العراق من خلال اخذ اراض ليست لهم كما صورتهم بانهم دخلاء على البلد في حين ان الانكليز كانوا يعرفون جيدا دور الاشوريين وحضارتهم من قبل الاف السنين وخصوصا ان احد الرعايا الانكليز وهو العالم لايارد زار مواقع الكلدواشوريين في هكاري وتياري وباز وجيلو وبروار وصبنا والتقى بقادة الامة ورؤساء عشائرها ومن خلال مساعدتهم امكنه التنقيب عن الاثار الكلدواشورية وايجادها ونقلها الى انكلترا وتحت اشراف السيد هرمز رسام. لكن سياسة الانكليز ومحاولاتهم التنصل من المسؤولية تجاه الكلدواشوريين دفع الحكومة العراقية الى الاستعداد لتنفيذ مؤامرة ضربهم.

وفي الوثائق التي سانشرها وهي من محتويات الارشيف البريطاني الملكي سوف توضح مدى الاعيب الانكليز ومسؤوليتهم التاريخية تجاه المذابح التي حدثت بسببهم لشعبنا الكلدواشوري وخصوصا مذابح الحكومة العثمانية وايضا في سميل وضواحيها.

الوثيقة من الارشيف البريطاني والمؤرخة في حزيران ١٩٣٢ تؤكد بان الحكومة البريطانية تبين انزعاجها من موقف القادة الكلدان السريان الاشوريين في انسحابهم من جيش الليفي الذي شكلته بريطانيا في العراق. وتعتبر ذلك تهديدا للمصالح البريطانية في العراق وتوضح بان بريطانيا سوف تخير باعتمادها على اطراف عراقية اخرى بدلا من الاشوريين كما تبين بان الاشوريين سوف يكونون عرضة للمذابح والتنكيل والقتل في وقت قريب على يد اطراف قومية اخرى.

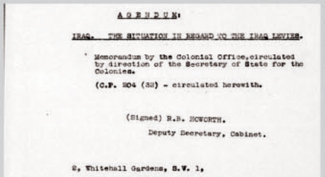

A G E N D U M:

IRAQ. THE SITUATION IN REGARD TO THE IRAQ LEVIES.

Memorandum by the Colonial Office, circulated by direction of the Secretary of State for the Colonies.

(C.P. 204 (32) - circulated herewith.

(Signed) R.B. HOWORTH.
Deputy Secretary, Cabinet.

2, Whitehall Gardens, S.W. 1,
June 13th, 1932.

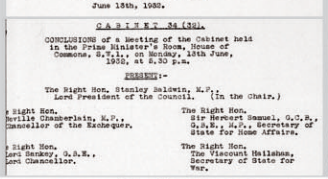

C A B I N E T 34 (32).

CONCLUSIONS of a Meeting of the Cabinet held in the Prime Minister's Room, House of Commons, S.W.1., on Monday, 13th June, 1932, at 5.30 p.m.

PRESENT:-

The Right Hon. Stanley Baldwin, M.P., Lord President of the Council. (In the Chair.)

Right Hon. Neville Chamberlain, M.P., Chancellor of the Exchequer.

The Right Hon. Sir Herbert Samuel, G.C.B., G.B.E., M.P., Secretary of State for Home Affairs.

Right Hon. Lord Sankey, G.B.E., Lord Chancellor.

The Right Hon. The Viscount Hailsham, Secretary of State for War.

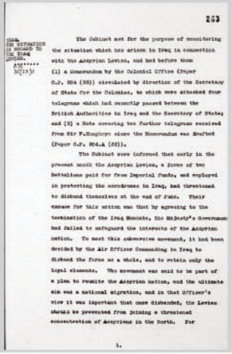

263

IRAQ. THE SITUATION IN REGARD TO THE IRAQ LEVIES.

The Cabinet met for the purpose of considering the situation which has arisen in Iraq in connection with the Assyrian Levies, and had before them (1) a Memorandum by the Colonial Office (Paper C.P. 204 (32)) circulated by direction of the Secretary of State for the Colonies, to which were attached four telegrams which had recently passed between the British Authorities in Iraq and the Secretary of State; and (2) a Note covering two further telegrams received from Sir F.Humphrys since the Memorandum was drafted (Paper C.P. 204.A (32)).

The Cabinet were informed that early in the present month the Assyrian Levies, a force of two Battalions paid for from Imperial funds, and employed in protecting the aerodromes in Iraq, had threatened to disband themselves at the end of June. Their excuse for this action was that by agreeing to the termination of the Iraq Mandate, His Majesty's Government had failed to safeguard the interests of the Assyrian nation. To meet this subversive movement, it had been decided by the Air Officer Commanding in Iraq to disband the force as a whole, and to retain only the loyal elements. The movement was said to be part of a plan to reunite the Assyrian nation, and the ultimate aim was a national migration, and in that Officer's view it was important that once disbanded, the Levies should be prevented from joining a threatened concentration of Assyrians in the North. For

1.

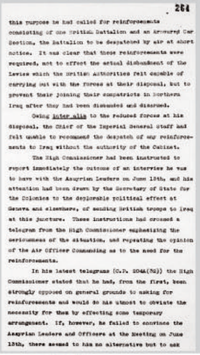

264

this purpose he had called for reinforcements consisting of one British Battalion and an Armoured Car Section, the Battalion to be despatched by air at short notice. It was clear that these reinforcements were required, not to effect the actual disbandment of the Levies which the British Authorities felt capable of carrying out with the forces at their disposal, but to prevent their joining their compatriots in Northern Iraq after they had been disbanded and disarmed.

Owing inter alia to the reduced forces at his disposal, the Chief of the Imperial General Staff had felt unable to recommend the despatch of any reinforcements to Iraq without the authority of the Cabinet.

The High Commissioner had been instructed to report immediately the outcome of an interview he was to have with the Assyrian Leaders on June 13th, and his attention had been drawn by the Secretary of State for the Colonies to the deplorable political effect at Geneva and elsewhere, of sending British troops to Iraq at this juncture. These instructions had crossed a telegram from the High Commissioner emphasizing the seriousness of the situation, and repeating the opinion of the Air Officer Commanding as to the need for the reinforcements.

In his latest telegrams (C.P. 204A(32)) the High Commissioner stated that he had, from the first, been strongly opposed on general grounds to asking for reinforcements and would do his utmost to obviate the necessity for them by effecting some temporary arrangement. If, however, he failed to convince the Assyrian Leaders and Officers at the Meeting on June 13th, there seemed to him no alternative but to ask

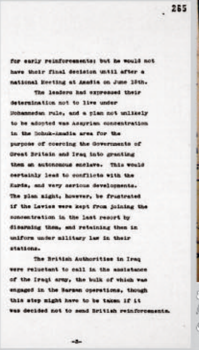

265

for early reinforcements; but he would not have their final decision until after a national Meeting at Amadia on June 15th.

The leaders had expressed their determination not to live under Mohammedan rule, and a plan not unlikely to be adopted was Assyrian concentration in the Dohuk-Amadia area for the purpose of coercing the Governments of Great Britain and Iraq into granting them an autonomous enclave. This would certainly lead to conflicts with the Kurds, and very serious developments. The plan might, however, be frustrated if the Levies were kept from joining the concentration in the last resort by disarming them, and retaining them in uniform under military law in their stations.

The British Authorities in Iraq were reluctant to call in the assistance of the Iraqi army, the bulk of which was engaged in the Barzan operations, though this step might have to be taken if it was decided not to send British reinforcements.

-3-

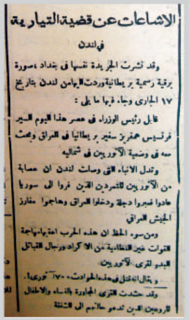

الاشاعات عن قضية التيارية

في لندن

وقد نشرت الجريدة نفسها في بغداد ،صورة برقية رسمية بريطانية وردت اليها من لندن بتاريخ ١٧ الجارى وجاء فيها ما يلي :

قابل رئيس الوزراء في عصر هذا اليوم السير فرنسيس همفريز سفير بريطانيا في العراق وبحث معه في وضعية الآثوريين في شماليه

وتدل الانباء التي وصلت لندن ان عصابة من الآثوريين المتمردين الذين فروا الى سوريا عادوا فعبروا دجلة ودخلوا العراق وهاجموا مفارز الجيش العراقي

ومن سوء الحظ ان هذه الحرب اعقبتها مهاجمة القوات غير النظامية من الاكراد ورجال القبائل البدو لقرى الآثوريين

ويقال انه قتل في هذه الحوادث ٧٠٠ آثوري.

وقد حشدت القرى المجاورة بالنساء والاطفال الآثوريين الذين تدعو حالتهم الى الشفقة

وفي الوثيقة تؤكد ان السفير البريطاني يلتقي مع رئيس الوزراء العراقي بعد المذبحة بتاريخ ١٨/ اب/ ١٩٣٣ التي حصلت في سميل ومن دون ان تتخذ اية اجراء.

محاولة الحكومة وبعض الصحف الرسمية تصغير قضية شعب وجعلها قضية عشائرية باستخدام كلمة التياريين

الطريق

العالم العربي

هذه الوثائق مأخوذة من اصدار الصحيفتين لشهر آب ١٩٣٣

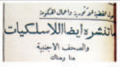

[illegible] القضية [illegible] واعمال الكرد

ما تنشره ايضا اللاسلكيات والصحف الاجنبية

هنا وهناك

رئيس الوزراء يتحدث ويقول بانه امر بتشييد عشرين مخفرا للشرطة لمنع الاهالي من استئناف هجومهم على القرى الاشورية وتسأل صحيفة العالم العربي عجبا، أكل هذا صحيح؟

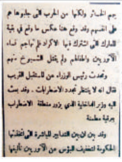

جم الخسائر ولكنها من الحرب التى جلبوها على انفسهم وقد وقع هذا عكس ما وقع في بقية المعارك التي اشترك فيها الاكراد فلم تهاجم نساء الآثوريين واطفالهم ولم يقتل الشيوخ منهم

وتحدث رئيس الوزراء عن المستقبل القريب فقال انه لا ينتظر تجدد الاضطرابات . وقد بعث اليه وزير الداخلية الذي يزور منطقة الاضطراب برقية مطمئنة

وقد بين لاجين التدابير المباشرة التى اتخذتها الحكومة لتخفيف البؤس من الآثوريين ثانيها

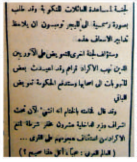

لجنة لمساعدة العائلات المنكوبة وقد طلب بصورة رسمية الى الجنرال تومبسون ان يلاحظ تدابير الاسعاف هذه

وستؤلف لجنة اخرى للتعويض على الآثوريين الذين نهب الاكراد [illegible] وقد اعيدت بعض المنهوبات الى اصحابها وستدفع الحكومة تعويض الباقي

وقد قال خاتمة الكلام انه اتخذ "الآن تحت اشراف وزير الداخلية عشرون مخفر شرطة لمنع الاكراد من استئناف هجومهم على القرى ...

(العالم العربي : عجبا ، أكل هذا صحيح ؟)

في حديث لرئيس الوزراء العراقي في البيان الذي يحمل الرقم ٣ يشير الى وجود حوادث مؤسفة بحق القرى الاشورية والمقصود به المذابح في سميل وكأنما الجيش والشرطة لم يكن لهم دور في ذلك.

والبيانات التي سبقتها والتي تحمل الرقم ١ و ٢ تؤكد دور الجيش في قتاله داخل قرى المسيحيين

وهناك في البيان رقم ١ تأكيد على التجاء الاشوريين الى القوات الحكومية لحمايتهم. فلماذا ارتكبت المذبحة ؟

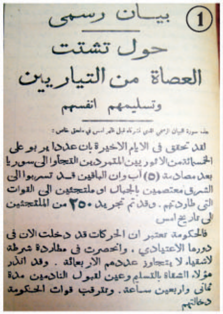

①

بيـان رسمى

حول تشتت العصاة من التياريين وتسليمهم انفسهم

جاء بسورة البيان الرسمي الذي نشرناه قبل ظهر امس في ملحق خاص :

لقد تحقق فى الايام الاخيرة بان عددا يربو على الخمسمائة من الاثوريين المتمردين التجأوا الى سوريا بعد مصادمة (٥) آب وان الباقين قد تسربوا الى الشرق معتصمين بالجبال او ملتجئين الى القوات التى طاردتهم . وقد تم تجريد ٢٥٠ من الملتجئين الى تاريخ امس

فالحكومة تعتبر ان الحركات قد دخلت الان فى دورها الاعتيادي . وانحصرت فى مطاردة شرطة لاشقياء لا يتجاوز عددهم الاربعمائة . وقد انذر هؤلاء الشقاة بالتسليم وعين لقبول النادمين مدة ثماني واربعين ساعة . وتترقب قوات الحكومة دخالتهم

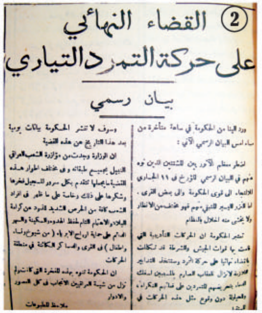

②

القضاء النهائي على حركة التمرد التياري

بيان رسمي

ورد الينا من الحكومة في ساعة متأخرة من مساء امس البيان الرسمي الآتي :

لنظر سلام الآثوريين الذين تم [illegible] في البيان الرسمي المؤرخ في ١١ الجاري الالتجاء الى قوى الحكومة والى بعض القرى ، لما [illegible] ولا يخشى منه اخلال بالنظام

تعتبر الحكومة ان الحركات التأديبية التي قامت بها قوات الجيش والشرطة قد تكللت بالنجاح نهائيا على حركة التمرد وستتخذ التدابير الحازمة لانزال العقاب الصارم بالمسببين لسفك الدماء بتحريضهم المتمردين على [illegible] والعبث [illegible] دون وقوع مثل هذه الحركات في المستقبل

وسوف لا تنشر الحكومة بيانات يومية بعد هذا التاريخ عن هذه القضية

ان الوزارة وجدت من مؤازرة الشعب العراقي النبيل بجميع طبقاته وفي مختلف انحاء هذه القضية ما يجعلها تتقدم بكل سرور لتسجيل فخرها وشكرها على ذلك وخاصة على ما ظهر في افراد الشعب كافة من الحرص الشديد [illegible] البلاد والاهتمام التام لحفظ الهدوء والسكينة والسهر الدائم على حماية ارواح الابرياء (من شيوخ ونساء واطفال) في القرى والمساكن الكائنة في منطقة الحركات

ان الحكومة تنوه بهذه المناسبة التي كانت [illegible] من شيمة العراقيين الانجاب في كل العصور والادوار

ملاحظ المطبوعات

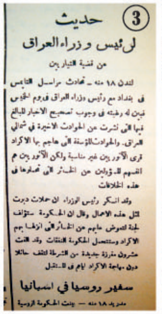

③

حديث لرئيس وزراء العراق

من قضية التياريين

لندن ١٨ منه ـ تحادث مراسل التايمس في بغداد مع رئيس وزراء العراق في يوم الخميس فبين له رغبته في وجوب تصحيح الاخبار المبالغ فيها التي نشرت عن الحوادث الاخيرة في شمالي العراق. والحوادث المؤسفة التي هاجم بها الاكراد قرى الآثوريين غير مناسبة ولكن الآثوريين هم انفسهم المسؤولين عن [illegible] في هذه الخلافات

وقد انكر رئيس الوزراء ان حملات دبرت لمثل هذه الاعمال وقال ان الحكومة ستؤلف لجنة لتعويض عليهم من الخسائر التي انزلها بهم الاكراد وستتحمل الحكومة النفقات وقد [illegible] عشرون مفرزة جديدة من الشرطة لتقف حائلا دون مهاجمة الاكراد [illegible] في المستقبل

سفير روسيا في اسبانيا

مدريد ١٨ منه — بلغت الحكومة الروسية

المحاضرة التي القتها د. نغم اسحق لمناسبة يوم الشهيد الكلداني السرياني الاشورية في دهوك

بهرا- خاص

القت السيدة نغم اسحق والمتخصصة في الشؤون القانونية محاضرة قيمة على هامش الامسية التأبينية التي اقيمت في النادي الثقافي الاشوري في دهوك احتفاءا بذكرى يوم الشهيد.

ولاهمية ما طرح من افكار ووثائق تاريخية مرتبطة بمواد قانونية ارتأت بهرا ان تنشر د. نغم اسحق زيا استاذة القانون الدولي/ جامعة دهوك الكامل للمحاضرة كوثيقة تاريخية لاهم حدث مر على شعبنا الكلداني السرياني الاشوري والمتمثلة بمذابح سميل عام ١٩٣٣.

لم يكن مصير شعب معين، بل كانت مصير مختلف الشعوب في تواريخ وازمنة مختلفة عانى منها الاميركيون السكان الاصليون في اميركا، عانى منها الارمن، عانى منها المسلمون في الوقت الحاضر في يوغسلافيا في كمبوديا وغيرها من الدول، وعانى منها بشكل خاص وهو ما نتكلم عنه اليوم شعبنا الاشوري.

بالنسبة للابادة الجماعية اذا اردنا ان نلقي الضوء عليها، يقصد بها قتل مجموعة من البشر لاسباب تمييزية قائمة على اساس اختلاف فئة من البشر لاسباب عرقية او قومية او دينية او اثنية عن الشخص الذي قام او الفئة التي قامت بعملية الابادة. فاذا قارنا هذا التعريف مع ما حصل ليس فقط في ٧ اب هو كان تقريبا الخاتمة ، بدات الامور في ٣ اب واستمرت ٤ ايام كان عملية سياسية ، برنامج سياسي وفق نظرية سياسية معينة اتخذتها السلطات في ذات الوقت حتى تقتل المطالب وليس تمردا كما قيل في ذلك الوقت بانه تمرد الاشوريين، وانما كان اطفاءا للمطالب الاشورية في ذلك الوقت بتحقيق استقرارهم بشكل جماعي وليس متفرقا. اذا سكنوا بشكل جماعي سيشكلون خطرا علينا في المستقبل لانهم سيكوّنون امة ومن ثم يطالبون بدولة فكيف السبيل اذا؟ سوف نتبع مجموعة من الاجراءات وفق نمط سياسي معين حتى نصل الى النتيجة النهائية وهي تشتيتهم وبعثرتهم اما داخل الدولة او خارجها.

قاموا على اساس تنفيذ خطة عصبة الامم من قبل تقرير اللجنة باسكان الاشوريين ، لكن في مناطق تفتقر الى الطعام وتوفير الغذاء وفي مناطق على ضفاف الهار تتوافر فيها خاصة وباء الملاريا لانه تلقائيا سيعمل عمله ويبيد هذه القومية في فترة او اخرى، يتركون للعوامل الطبيعية تاخذ مجراها.

الحالة الاخرى ان يقوموا بمنع الانجاب اما عن طريق تعقيم النساء ومنعهن من الانجاب او فصل النساء عن الرجال من العرق المعين او القومية المعينة ثم عملية الاجهاض ونسميه "الاجهاض القسري" المراة لا تريد ان تجهض طفلها، ولكن يجبرونها على الاجهاض حتى ينتهي النسل عند حد معين، وبالتالي تدريجيا تختفي هذه الطائفة من الوجود او تتبعثر في مناطق مشتتة من الدولة. الطريقة الاخرى هي خاصة بالاطفال فليس الاطفال بحال احسن من الرجل صاحب السلاح، الطفل دون الثامنة عشرة يؤخذ قسرا من عائلته لينقل الى جماعة قومية اخرى او عرقية اخرى وبذلك تذوب شخصيته بشخصية اخرى، وهو ما حصل في ايام الارمن.

فاذا عدنا بتاريخنا ايضا الى مذابح الارمن لتطبق نفس السياسة لوصلنا الى نفس النتيجة هي . الحكومة التركية قدمت مبررات. انها تقوم بعملية جمع السلاح حتى تقوّي نفسها في الحرب مع الحلفاء، بعد ذلك قالت بان الارمن ارادوا تجميع السلاح حتى يستخدم ضدها كدولة وهم خونة، تدريجيا قاموا بتنظيم مسيرة بجمع كل النساء والرجال والاطفال وتوجيههم الى دير الزور في بادية الشام، ولكن ما كان معه في خلال هذه الفترة كان كالآتي ايضا، وهي نفس السياسة التي اتبعت سابقا ولكن بتفاصيل اخرى من قبل الحكومة العراقية الملكية. او بدعم منها لان بعض الاعمال قالت بان عصابات هي التي ارتكبت الفعل وليس نحن. بدأوا بحملات عسكرية من ايار ولم تكن من اب، بداوا بتجهيز حملة من بداية ايار عندما قام بكر صدقي بتوجيه العمليات العسكرية في لواء الموصل، وعندما ساله المسؤول في ذلك الوقت عن لواء الموصل، لماذا هذا الحشد العسكري؟ قال ليس لدي وقت لاشرح لك.

بعدها وُجهت العمليات العسكرية تدريجيا الى ان وصلت في اب الى مذبحة الاربعة ايام وراح ضحيتها بين خمسة الاف الى ستة الاف اشوري من بينهم نساء ورجال واطفال.

هذه الاحصائيات مهمة لاننا سناتي على ذكر المذكرات الدبلوماسية العراقية الى عصبة الامم. قمنا بالاتي، تم عزل وتجميع المدنيين من الاشوريين وتحويلهم تدريجيا الى منطقة سميل لتتم تلك المذبحة النهائية بتوجيه من الحكومة الى قواتها او الى الميليشيا او الى العشائر والقبائل التي قبلت ان تقوم بالعملية نيابة عنها في ذلك الوقت. لتجزر وتنهب وترمى الجثث ويمثل بها في شهر اب وتتعفن.

اذا عدنا الى المذكرات الدبلوماسية في ذلك الوقت، نرى دائما المبرر الحكومي في ضوء السياسة او البرنامج السياسي، دائما هو موجود، هم كانوا مجموعة من المتمردين ذهبوا الى سوريا لم يتركوا السلاح وانما عادوا من سوريا مرة اخرى ليقوموا بالاعتداء على القوات الحكومية، من بعدها القيام بتنظيم مذبحة، فتخيلوا ان الضحية هي التي دبرت المذبحة ووقعت فيما بعد في شر مذبحتها.

قوات عسكرية تعمل على النبح والاغتصاب وجعل النساء عاريات امام الجنود العسكريين ثم بقلم معين وبسيط يكتب وزير خارجيتنا في ذلك الوقت: "انهم كانوا مجموعة من المتمردين حملوا السلاح ضد الدولة وهددوا باقامة مذابح...

من جانب الدولة لم تقم بشيء فقط سيطرت على التمرد ولم تعتد ولم تكن هناك مخالفة واحدة من جانب قواتها العسكرية".

هذه طبعا الصورة التي دائما تعكسها الحكومات عندما تنتهك حقوق الانسان، لم تعتد وكانت اجراءاتها قانونية، وقد اعادت الاشخاص الى قراهم".

اين تعود بهم الى ال٩٥ قرية التي تم تدميرها؟ وهل هذا معقول؟ ناتي الى تفاصيل ذلك لاحقا.

بعد ذلك ادرجت في اعلانها إيضا انها قامت بتعويض الاشخاص الذين نهبت اموالهم ولم تستطع اعادتها، اذن فالدولة كانت كريمة جدا معهم، قامت بالتحقيق واعادت الاموال، اعادت الضحايا الى اماكنهم وفتحت بالتنظيم مع القوات الانكليزية مركزا للاجئين يهتموا بهم. لماذا المراكز ومن البداية لم تعطهم حقوقهم؟!. فيما يتعلق بهذه الجريمة بالذات، جريمة الابادة الجماعية، دائما نحن نفتش عن ما يسمى ب"القصد الخاص" وما معناه الافناء الجماعي لقومية معينة وليس بشرط ان تقتل الكل وانما المهم ان تبدأ بهذه السياسة حتى تصل الى النتيجة وهي الافناء. سواء قتلت شخصا واحدا او قتلت مجموعة في ضوء هذه السياسة المنهجية.

بالنسبة ايضا للابادة، القسط الخاص يعتمد على النظرية السياسية، من خلال استعراض مجموعة من الوثائق التي حصلنا عليها لاحظنا ان اعضاء في البرلمان العراقي في ذلك الوقت في فترة الحكم الملكي يشيرون وبكل استهزاء بانهم ينبغي عليهم ان يقوموا" بمعالجة القضية الاشورية لانه مرض ينبغي التخلص منه"، وان لزم الامر القيام "بابادة". هذه ليست بعبارات خاصة بهم وانما وثائق حصلنا عليها من خلال مدونات وجلسات البرلمان في ذلك الوقت.

الاخر كان زعيم الحزب الوطني المعارض، وجّه بكلمة الى رشيد عالي الكيلاني في ذلك الوقت يقول فيه ان "المسألة التيارية" لانه كان يعتبر التياريين وهما الممثل او ما يعبر عن المصطلح الاخر الاشوريين، اصبحوا يشغلون بال الرأي العام وهو ما يشكل كارثة، فينبغي التخلص من هذه الكارثة لانهم ماذا يريدون من العراق، فقد ارتكب العراق "غلطة بقبوله وجودهم" وكانه يمن على السكان الاصليين بوجودهم في دولتهم ومطالبتهم ليس بالانفصال ولا بالتخريب ولا التمرد، وانما باقامة منطقة يسكنونها بشكل جماعي حفاظا على هويتهم ومطالبهم الشرعية، ليكون بالنتيجة الامر هو القضاء عليهم والمطالبة بابادتهم او طردهم نهائيا من الدولة كان هذا على لسان زعيم الحزب الوطني المعارض في ذلك الوقت.

كانت هذه مجموعة من النصوص التي اخترناها للدلالة على كيف ان الاجندة السياسية كانت تتجه ليس باحتواء المسألة وفض الامر بطريقة المفاوضات والوسائل السلمية وانما بطريق غير مباشر يؤدي تدريجيا الى ثني هذه الفئة وصولا وتنفيذا الى تشتيتهم في داخل البلد وخارجه. هذا هو ملخص عن الوضع القانوني عن الابادة الجماعية التي هي القتل الجماعي مع رؤية تاريخية لما لاقاه شعبنا في الماضي.